

Distr.: General
5 December 2003
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤

٢٣ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، نيويورك

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

متابعة تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١: حالة تنفيذ
توصيات مجلس مراجعي الحسابات

تقرير المدير التنفيذي

١ - عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٧، يود المدير التنفيذي أن يسترعي انتباه المجلس إلى التقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (A/57/5/Add.7). وفي الوثيقة A/57/439، استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقرير مجلس مراجعي الحسابات وتقرير الأمين العام المقابل له (A/57/416/Add.1).

٢ - وتقدم هذه الوثيقة تحليلاً للإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين (A/58/114). وتقابل الفقرات المذكورة في مرفق هذه الوثيقة تلك الفقرات الواردة في الوثيقة A/58/114. وتم أيضاً مراجعة المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات في التقرير السنوي عن المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة الإشراف (DP/FP/2003/3)، المقدم إلى دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠٠٣.

التوصية

٣ - ربما يود المجلس التنفيذي الإحاطة علماً بتدابير المتابعة التي تم اتخاذها أو التي يعتزم اتخاذها لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، على النحو الوارد في مرفق الوثيقة DP/FPA/2004/1.



المرفق

توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة المالية التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

١ - في الفقرتين ١٠ (أ) و ٣٣ أوصى المجلس بأن يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان باستعراض آلية وأهداف التمويل لاستحقاقات انتهاء الخدمة بالاشتراك مع الأمم المتحدة وسائر الصناديق والبرامج الأخرى.

أعرب الصندوق في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه الوكالة الرائدة، عن عزمه المشاركة في دراسة تقوم بها الوكالة الاكتوارية بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن سياسات التمويل فيما يتعلق باستحقاقات انتهاء الخدمة.

٢ - في الفقرتين ١٠ (ب) و ٣٨، أوصى المجلس، فيما يتعلق ببقاء مسألة تسوية المبلغ المدفوع مقدماً لأغراض الإيواء الميداني معلقة لمدة ٨ سنوات، بأنه يتعين على الصندوق اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء هذه المسألة.

يتوقع الصندوق أن يحل المسألة بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، وقد خصص أموالاً لتغطية أية تكاليف معلقة.

٣ - في الفقرتين ١٠ (د) و ٦٩، أوصى المجلس بأنه يتعين على الصندوق^{١٣} التوصل إلى اتفاق على اختصاصات معيارية بين المكتب القطري وشركائه التنفيذيين الحكوميين وبين مراجعي حسابات نفقات التنفيذ على الصعيد الوطني، وكفالة تسابق عملية مراجعة الحسابات من ناحية النطاق والشكل؛^٢ تجميع قائمة إلزامية بالمتطلبات المعيارية من أجل مساعدة المكاتب القطرية على الالتزام بدليل السياسات والإجراءات المالية للصندوق.

نظراً لقلة عدد الموظفين في فرع خدمات مراجعة الحسابات في شعبة خدمات المراقبة الداخلية، لم يتمكن الصندوق من وضع قائمة مرجعية بالمتطلبات المعيارية لمساعدة المكاتب القطرية على الالتزام بشروط دليل السياسات والإجراءات المالية. و ينتظر أن تعالج هذه التوصية في عام ٢٠٠٤، عندما يتم تعيين موظفين جدد. غير أن الصندوق واصل رصد ما إذا كانت الاختصاصات المعيارية قد جرى الاتفاق عليها أثناء عملية مراجعة حسابات إدارة المكاتب القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، يستعرض

الصندوق اختصاصات مراجعة الحسابات بالاقتران مع استعراض خطط مراجعة الحسابات التي قدمتها المكاتب القطرية وشعب المقر. وتم أيضا إعطاء معلومات إلى المكاتب القطرية عن مدى ما تم تغطيته في تقارير مراجعة حسابات المشاريع، والالتزام بشروطها.

٤ - في الفقرتين ١٠ (و) و ٨٠ أوصى المجلس بأن يقوم الصندوق بإجراء عملية تحديد كمي للأثر المالي لمراجعة الحسابات المتعلقة بالأهلية التي تجرى على عمليات الإنفاق المنفذة على الصعيد الوطني، بغية تقييم الأهلية قياسا إلى خطط العمل من أجل معرفة مدى معقوليتها.

واصل الصندوق إدخال أسباب مراجعة الحسابات المتعلقة بالأهلية في قاعدة البيانات. أما إجراء عملية تحديد كمي للأثر المالي فسيتم عندما يتم توظيف موظفين إضافيين في فرع خدمات مراجعة الحسابات.

٥ - في الفقرتين ١٠ (ح) و ٩١ أوصى المجلس بأن يقوم الصندوق بإنشاء قاعدة بيانات شاملة بغية تيسير تطبيق نموذج التقييم الذي يراعي عناصر المخاطرة.

سوف يتم وضع قاعدة بيانات فيما يتعلق بعنصر المخاطرة في عام ٢٠٠٤، عندما يتم تعيين موظفين إضافيين في فرع خدمات مراجعة الحسابات.

٦ - في التوصيتين ١٠ (ي) و ٩٧، أوصى المجلس بأن يقوم الصندوق على الفور بإبرام اتفاقات لمستوى الخدمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية ضمان تحديد الخدمات والتكاليف بطريقة تمكن الصندوق من تحمل المسؤولية الكاملة عن المعاملات التي تجرى باسمه.

تم وضع مذكرات تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إبرام اتفاقات لمستوى الخدمة.

٧ - في الفقرة ١٧، أوصى المجلس بأن يتقدم الصندوق إلى مجلسه التنفيذي برأي يهدف إلى تحديد نطاق الفروض المالية التي ينبغي أن يبني عليها الاحتياطي التشغيلي، بالإضافة إلى ما يتعين على الصندوق أن يكشفه بوضوح عن أسس حساب الاحتياطي التشغيلي في الملاحظات المبداءة على البيانات المالية.

تم خلال عام ٢٠٠٣ بأكمله إجراء مناقشة بين فرع المجلس التنفيذي والعلاقات الخارجية، وشعبة الإعلام والمجلس التنفيذي وتعبئة الموارد، وشعبة الخدمات الإدارية. وخلص فرع المجلس التنفيذي والعلاقات الخارجية إلى أن مقرر مجلس الإدارة

٣٦/٩١ يذكر بوضوح أن الاحتياطي محسوب على أساس الدخل السنوي. وجاء في الفقرة ١٩ من المقرر ٣٦/٩١ أن المجلس "قرر تحديد مستوى الاحتياطي التشغيلي بنسبة ٢٠ في المائة من إيرادات الموارد العادية عن كل سنة من خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وقرر استعراض مستوى الاحتياطي التشغيلي مرة كل سنتين". وإن الاستعراضات التالية التي أجريت كل سنتين للاحتياطي التشغيلي لم تؤد إلى قرار بتغيير المنهج الأساسي للحساب الاحتياطي التشغيلي. وقد عدّل الصندوق الملاحظات على بياناته المالية للكشف عن المنهجية المتبعة في حساب الاحتياطي التشغيلي.

٨ - في الفقرة ٢١، أوصى المجلس بأن يقوم الصندوق بوضع مخصصات لمقابلة عملية التحصيل غير المؤكد، ووجوب الإفصاح عن هذه المخصصات بشكل سليم في البيانات المالية والملاحظات المبداءة عليها.

تم وضع المخصصات والإفصاح عنها فيما يتعلق بكل الإعلانات عن التبرعات التي لم ترد سنة ١٩٩٩ والأعوام السابقة لها.

٩ - في الفقرة ٢٣، أوصى المجلس بأن يفصح الصندوق عن الاستثمارات بصورة تتماشى مع الفقرة ٤٨ "٢" من المعايير الخاسبية للأمم المتحدة.

تم استكمال الإجراء المتخذ بشأن هذه التوصية.

١٠ - في الفقرة ٢٥، أوصى المجلس بأن يتجنب الصندوق التعويض عن الديون والأرصدة الدائنة بصورة تخالف الفقرة ٤٦ من المعايير الخاسبية.

سينعكس التغيير في هذه الممارسة في البيانات المالية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

١١ - في الفقرة ٢٩، أوصى المجلس بأن يجري الصندوق مطابقات منتظمة بين سجلاته وسجلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومتابعة البنود التي تجري تسويتها.

يتحقق الصندوق كل شهر من تسوية البنود المتعلقة بكل حساب من الحسابات. وسيعمل الصندوق على إزالة الاختلافات في الوقت المناسب عند إعداد البيانات المالية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

١٢ - في الفقرة ٣٥، أوصى المجلس بأن يتخذ الصندوق تدابير فورية من أجل استعادة المبالغ المالية المستحقة على الموظفين والمستشارين، التي مضى زمن طويل على وجوب تحصيلها.

عملية تحليل الأموال المستحقة واتخاذ إجراء تصحيحي بشأنها جارية. والفرع المالي ملتزم باسترجاع الأموال المستحقة حيثما يكون ذلك ممكنا واتخاذ إجراءات محاسبية فيما يتعلق بأي أموال مستحقة منذ زمن طويل تم تحديدها تحت بند حسابات متنوعة مستحقة عن السنوات السابقة لعام ٢٠٠٢ (١,٠ مليون دولار) وذلك قبل نهاية عام ٢٠٠٣.

١٣ - في الفقرة ٤٣، أوصى المجلس بأن يقدم الصندوق بيانات عن جميع المساهمات المستلمة، وضرورة رسده لإيرادات الصناديق الاستثمارية ونفقاتها بشكل دقيق بغية كفالة عدم التزامها بنفقات بدون توفر الأموال الكافية لمقابلة ذلك.

يظل الفرع المالي مسؤولا بشكل كامل عن تسجيل الإيرادات، بالإضافة إلى القيام داخليا بتسوية المعلومات المتعلقة بالإيرادات مع فرع تعبئة الموارد في شعبة الإعلام والمجلس التنفيذي وتعبئة الموارد، وخارجيا مع قسم المحاسبة العامة والاشتراكات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويستعرض الفرع المالي الحركة في الحسابات المدوغة لدى مصرف تشيس (J.P. Morgan Chase) في نيويورك، وذلك على أساس يومي، ويتأكد من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم كل شهر تسوية أرصدة الحسابات المصرفية.

١٤ - في الفقرة ٥٩، أوصى المجلس بأن يجري الصندوق تحليلات استعراضية للمبالغ المدفوعة مقدما والواجبة السداد فيما يتعلق بعمليات الإنفاق المنفذة على الصعيد الوطني، بهدف كفالة مساءلة الشركاء المنفذين، مع أخذ خطط العمل المستقبلية في الاعتبار.

يدرك الفرع المالي تماما حجم أرصدة حسابات الأموال التشغيلية، وحدد الأولوية بالنسبة للتسوية وترشيد هذه الأرصدة قبل اتخاذ إجراءات تصحيحية والانتقال إلى نظام تخطيط موارد المشاريع PeopleSoft. ويوافق الفرع المالي على أن استخدام التقرير القديم حسب الاقتضاء في نظام تخطيط موارد المشاريع سيوفر سيطرة إدارية أكبر على معاملات حسابات الأموال التشغيلية.

١٥ - في الفقرة ٦١، أوصى المجلس بأن يدرج الصندوق تفاصيل تعيين مراجعي حسابات الإنفاق التي تنفذ على الصعيد الوطني ضمن أدوات الرصد التي يستخدمها، وأن يستخدم هذه التفاصيل من أجل التحقق من الامتثال بدليل السياسات والإجراءات المالية.

تم إدراج اسم شركة مراجعة الحسابات في قاعدة البيانات. واعتباراً من عام ٢٠٠٤، سيدرج الصندوق أيضاً معلومات عن الكيان المسؤول عن تعيين مراجعي الحسابات.

١٦ - في الفقرة ٦٣، أوصى المجلس بأن يدرج الصندوق إجراءات محددة ومعايير مقربة سلفاً، في توجيهاته المتعلقة بعمليات الإنفاق التي تنفذ على الصعيد الوطني، بغية كفاءة تعيين مراجعي حسابات يتميزون بالاستقلال والتزاهة والكفاءة التقنية، وكفالة امتثال المكاتب القطرية لهذه التوجيهات.

يقوم الصندوق في الوقت الراهن بوضع معايير تسترشد بها المكاتب القطرية في اختيار مراجعي الحسابات وينتظر استكمال العمل بناء على هذه التوصية في عام ٢٠٠٤.

١٧ - في الفقرة ٧٢، أوصى المجلس بأن يولي الصندوق عناية خاصة، عند تخطيطه لعمليات مراجعة الحسابات في المستقبل، للمكاتب القطرية التي لم تقدم خططها لمراجعة الحسابات في المواعيد المقررة، وذلك بأن يطلب إليها الشروع في عملية التخطيط قبل وقت كافٍ من الموعد الأقصى. وبأن يكفل مقر الصندوق أيضاً تكثيف إجراءات متابعة المكاتب القطرية التي تفشل في الالتزام بهذه المتطلبات.

سيواصل فرع خدمات مراقبة الحسابات حث المكاتب القطرية على تقديم خططها لمراجعة الحسابات لسنة ٢٠٠٣ في مواعيدها المقررة، وسوف يذكر المكاتب القطرية التي لا تتقيد بالموعد النهائي. وطلب أيضاً دعم الموظفين الإداريين في الشعب الجغرافية لضمان الامتثال لهذه المتطلبات.

١٨ - في الفقرة ٨٩، أوصى المجلس بأن يلتزم الصندوق، بقدر ما يكون ذلك عملياً ومجدياً، بالإجراءات الإلزامية لرصد وتقييم المشاريع المبينة في توجيهاته. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمقر الصندوق أن يركز اهتمامه على المشاريع التي لم تخضع لمراجعة حسابات عمليات الإنفاق المنفذة على الصعيد الوطني بوصفها وسائل للحصول على الضمانات الكافية، وينبغي عليه أيضاً أن يدون في قاعدة بياناته الموحدة تفاصيل الضوابط التعويضية المنفذة في المكاتب القطرية التي ينخفض فيها مستوى هذه الضمانات.

إن التأكد من تنفيذ الضوابط التعويضية في شكل عملية رصد وتقييم المشاريع جزء لا يتجزأ من مهام الشعب الجغرافية. وسوف تتأكد الشعب الجغرافية من أن هذا جانب رئيسي في خططها الإدارية السنوية وأنها مشمولة في خطط الأداء الفردي للموظفين المعنيين.

١٩ - في الفقرة ٩٩، أوصى المجلس بأن يتأكد الصندوق، لدى إبرام اتفاقات مستوى الخدمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أن هذه الاتفاقات ستمكنه من تطبيق ومراجعة الضوابط الرئيسية المطلوبة، كمطابقة الحسابات المصرفية مثلاً.

وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان اعترافاً منهما بأنهما على الأرجح أن يواجهها تغييراً جذرياً في العمليات وتدفق العمل مع بدء استخدام نظام تخطيط موارد المشاريع، على إعادة النظر في إطار الضوابط الرئيسية بعد تنفيذ نظام تخطيط موارد المشاريع.

٢٠ - في الفقرة ١٠٣، أوصى المجلس بأن يطلب إلى الوحدات التنظيمية في مقر الصندوق مراجعة جميع المعدات غير المعمّرة، التي تحت تصرفها، والتحقق من وجودها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يعجل الصندوق أيضاً بنقل كل ما تبقى من المعدات غير المعمّرة إلى نظام التدوين.

عرقلت عملية تحديد المقر قيام فرع إدارة المشتريات والمرافق، بصورة فعالة، بتتبع مكان جميع المعدات غير المعمّرة في مقر الصندوق. ومع ذلك، سوف يتم القيام بمجرد كامل خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٤، بعد استكمال مشروع التجديد. وسوف يتم إدخال نتائج الجرد في النظام الجديد لإدارة الموارد PeopleSoft.

٢١ - في الفقرة ١٠٥، أوصى المجلس بأن تقوم جميع المكاتب القطرية، بغية تيسير المراقبة الفعالة لاستلام جميع السلع والخدمات المشتراة، بإنجاز تقارير استلام وفحص السلع في غضون ثلاثة أسابيع من استلامها للسلع والخدمات، وإرسال تقريرها إلى وحدة المشتريات في المقر، حسب ما تنص عليه الفقرة د - ٢٥ من دليل مشتريات الصندوق.

يذكر قسم خدمات المشتريات بصورة منتظمة المكاتب القطرية أن تقدم الفواتير وتقارير التفتيش. ونتيجة لذلك، طرأ تحسن على تقديم هذه التقارير في موعدها. ويقدر الآن أن ٧٥ في المائة من التقارير التي ترد لا تحتاج إلى متابعة إضافية. وبفضل تنفيذ نظام تخطيط موارد المشاريع، سوف يتم إدخال الفواتير وتقارير التفتيش بصورة نهائية في برنامج الحاسوب، بالإضافة إلى تتبعها.

٢٢ - في الفقرة ١٠٧، أوصى المجلس بأن يستحدث الصندوق عملية لتسجيل أداء الموردين ورصده بشكل رسمي.

يحتفظ قسم خدمات المشتريات بسجلات عن الموردين والمنتجات المعطوية. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تم إنهاء عقدين

بسبب أداء غير مرضٍ. وتم تعليق المشتريات من مورد ثالث إلى أن يصحح المورد الأخطاء في خط الإنتاج. وأمر قسم خدمات المشتريات أيضا إجراء فحص وتفتيش للتحقق من نوعية المنتجات في مختلف المواقع. وبالإضافة إلى ذلك، تم زيادة حالات فحص المعدات الطبية قبل شحنها.

٢٣ - في الفقرة ١١٤، أوصى المجلس بأن يقوم الصندوق بوضع خطة استراتيجية على المدى القصير والبعيد، فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ هذه الخطة واستكمالها وتحديثها بشكل منتظم؛ ووضع سياسة أمنية واعتمادها وتنفيذها واستكمالها وتحديثها بشكل منتظم؛ وإعداد إجراءات موثوقة للتحكم في عمليات تغيير برامج الحاسوب.

سوف يضع الصندوق استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. كما تم القيام بعدد من الأنشطة للتأكد من التنفيذ الناجح لبرنامج PeopleSoft في نظام تخطيط موارد المشاريع. بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويعتزم الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعتمد بصورة رسمية عمليات تغيير برامج الحاسوب التي تتبعها الشركات الرائدة في المنطقة. ويقوم الصندوق بتعيين موظف أمن لنظام تخطيط موارد المشاريع ليشرف على هذه العملية.

٢٤ - في الفقرة ١١٨، أوصى المجلس بأن يقوم الصندوق بوضع خطة لمنع عمليات الغش بما في ذلك مبادرات للتوعية بهذه المسألة، على أن يقوم الصندوق أثناء إعداد الخطة بمناقشة خصائصها مع الوحدات المعنية التابعة للأمم المتحدة والصناديق والبرامج الأخرى، بغية الاستفادة من أفضل الممارسات المتعلقة بعناصر معينة، حال توفرها، أو الاستفادة من جميع العناصر قيد النظر.

يبدل الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جهودا مشتركة لوضع استراتيجية لمنع الغش. ويتبع أعضاء الفريق، أثناء هذه العملية، تطورات مبادرة الأمم المتحدة في مجال التزاهة التنظيمية فضلا عن التدابير المتخذة من جانب المنظمات الأخرى لمنع الغش. وسوف يتم الانتهاء من وضع الاستراتيجية في الربع الأول من عام ٢٠٠٤.